

تأثير الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة ودول المصدر The Impact of Illegal Immigration on Receiving and Source Countries

طبيي أمينة*

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد- الجزائر

minatayebi31@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2025/04/17 - تاريخ القبول: 2025/06/26 - تاريخ النشر: 2025/07/29

الملخص: لقد جذبت ظاهرة الهجرة غير الشرعية انتباه الرأي العام العالمي وما زالت تجذبه، باعتبارها إحدى المشاكل الحديثة ذات الآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية، ولا شك أن الهجرة غير الشرعية هي تعبير على مشاكل عالمية وتعبر أيضاً عن مخاوف محلية. إن تحليل العلاقة بين هذه المشاكل والعوامل المجتمعية المحلية، يعني تسليط الضوء على الصلة بين هذا النوع الجديد من الهجرة كنوع من نوع من أنواع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والظروف والدوافع المحلية. من خلال مقالنا هذا، سوف نلقي الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية والكشف عن آثارها على الدول المستقبلة ودول المصدر.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، التنمية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، تهريب المهاجرين.

Abstract: The phenomenon of illegal immigration has attracted the attention of global public opinion and continues to attract it, as it is one of the modern problems with security, economic, social, legal and political implications. There is no doubt that illegal immigration is an expression of global problems and also expresses local concerns. Analyzing the relationship between these problems and local societal factors means highlighting the link between this new type of migration as a type of transnational organized crime and local conditions and motivations. Through our article, we will shed light on the phenomenon of illegal immigration and reveal its effects on receiving and source countries.

Keywords: immigration, development, organized crime, terrorism, migrant smuggling.

• المؤلف المرسل: طبيي أمينة.

مقدمة:

أصبحت الهجرة غير الشرعية من أكثر المواضيع إثارة للجدل ضمن التحليلات الحديثة للعلاقات الدولية، يرجع ذلك إلى التطور السريع في أشكال ممارسة هذه الظاهرة، إذ تجاوزت آثارها معظم حدود الدول، لتصبح ظاهرة تعني مستقبل كل أعضاء المجتمع الدولي. تحظى الهجرة غير الشرعية بأهمية بالغة في المناقشات السياسية على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي، وقد دفع اتساع الهجرة غير الشرعية وتعميدها الدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني إلى العكوف على دراسة التحديات والفرص التي تحتويها هذه الظاهرة .

أصبحت الهجرة الدولية أمراً واضحاً في المجتمعات المعاصرة كما جاء في المبدأ الأول من المبادئ العشر التي تضمنها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، حيث يشمل هذا المبدأ الهدف الأساسي الذي يجب تحقيقه، وهذا يقتضي تنفيذ سلسلة من التحولات التي تتمثل في شكل جديد من الحكومة العالمية وإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة وتنمية على المستوى المطلوب، ومسار أمني دقيق للمهاجرين واستقبال منظم يحمل روح التضامن واحترام حقوق الإنسان من قبل الدول المستقبلية، ومن أجل هذا كله فقد سعت معظم دول العالم إلى إصدار عدة قوانين ولوائح لتنظيم هذه الظاهرة الاجتماعية .

إن التعامل مع هذه الظاهرة اتخذ اتجاهات مختلفة ترتبط أساساً بالانتماء العقائدي والخلفيات بالمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المصدر والدول المستقبلية، ضمن هذا الواقع الجديد يستوجب التعامل الدولي بتحديد تعريفات الهجرة غير الشرعية بتعدد صورها وأشكال ممارستها والقوانين التي تحكمها.

يبدو موضوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية محاطاً بالكثير من العقبات، ذلك أن تعريف الظاهرة لا يزال محل الكثير من الخلاف، سواء على المستوى الفقهي والذي اختلفت الآراء بشأنه فمنهم من اعتبر أن الهجرة غير الشرعية هي الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أو دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك دون التقييد والاعتداء بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل الدولة في مجال تنقل الأفراد.

كما يرى البعض الآخر بأن الهجرة غير الشرعية هي الانتقال من الوطن الأم إلى وطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة فيه، مخالفاً للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القوانين الدولية والداخلية، في حين اتجه الرأي الآخر بالقول بأن الهجرة غير الشرعية هي خروج المواطن من إقليم دولة من غير المنافذ الشرعية والمخصصة لذلك أو من منفذ شرعي باستخدام وثيقة للسفر مزورة، كما أن هذا الموضوع له تأثير عميق على الأمن الوطني وعلى حقوق الإنسان مع ارتباطه بعدة جرائم منها جريمة الارهاب، الجريمة المنظمة، جريمة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة رئيسية تهدد الدول المستقبلية للمهاجرين، وتعد القارة الأوروبية الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا والقارة الأمريكية، هي الملاذ لسكان المكسيك وكندا وآسيا، كذلك أصبحت بلاد الخليج العربي هدفاً للعديد من المهاجرين غير الشرعيين مما جعل العديد يصف تلك الظاهرة في بلاد الخليج العربي على أنها غزو 51 .

وقد أرجع العلماء السبب الرئيسي المتزايد للهجرة غير الشرعية إلى تفكك دول الاتحاد السوفياتي، وفي المقابل نجد عدة دول تعاني من هذه الظاهرة، فمثلاً إيطاليا استقبلت في الآونة الأخيرة العديد من شبابها الإيطالي الذين سبق لهم الهجرة منها متجهين إلى أمريكا وغيرها من الدول الأخرى، كما أنه من الجدير بالذكر أنه لأسباب أمنية قد تم تضيق وتقليل الفرص أمام العرب للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا كله فقد استحدثت الظاهرة آثار عديدة سواء على الأمن الوطني ما هو إيجابي وما هو سلبي. ونظراً لزيادة حجم الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة التي تقوم عليها منظمات إجرامية اتخذت من تلك العملية وسيلة للربح والثراء، حيث تأتي في المرتبة الثالثة عقب تجارة المخدرات والسلاح...

ليس هناك مجال للشك بأن زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين في أي بلد تعد ظاهرة لها انعكاساتها وتأثيراتها في الجوانب المختلفة للحياة في المجتمع الإقليمي أو على الصعيد الدولي كما تؤثر الظاهرة في قاطرة التنمية التي تتبناها أي دولة، كما يتحكم بالسلب على كافة جوانب الحياة في ذلك البلد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية.

من خلال ما تقدم نطرح الاشكالية الآتية: ما هي تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلية ودول المصدر؟

للإجابة عن هذه الاشكالية اعتمدنا مبحثين، نتطرق من خلالهما إلى الآثار الايجابية لظاهرة للهجرة غير الشرعية في المبحث الأول، ثم نتطرق إلى الآثار السلبية الناجمة عن هذه ظاهرة.

المبحث الأول: الآثار الإيجابية للهجرة غير الشرعية.

بالرغم من الآثار السلبية الكثيرة للهجرة غير الشرعية إلا أنه يمكن أيضاً استخلاص بعض الآثار الايجابية لها، وذلك من خلال تعزيز الترابط والتواصل بين الشعوب واثراء الثقافات، العمل على استقطاب اليد العاملة في الدول المستقبلية وناهيك عن تعزيز النشاط السياسي والنقابي¹، وسنحاول إبراز بعض من هذه الآثار التي تعود بالإيجاب على الدول المصدرة والدول المستقبلية لها.

¹ - عياد محمد سمير، سياسة الاتحاد الاوربي لمواجهة ظاهرة الهجرة، ط1، دار الروافد الثقافية، ناشرون، وهران، الجزائر، 2014، ص397.

المطلب الأول: بالنسبة للدول المستقبلية.

تبرز فائدة الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلية من خلال العمالة الرخيصة التي تعزز الاقتصاد المحلي وتدعم القطاعات التي تعتمد على اليد العاملة من جهة ومن جهة أخرى تعزيز الابتكار والريادة التي يمكن لهم اضافتها في المجالات المختلفة، مما يسهم في الابتكار وتطوير الاقتصاد المحلي من خلال دفع عجلة التنمية بالبلد المستقبل، إذ استطاعت هذه الدول تحقيق الاستغلال الاقتصادي للموارد المتاحة لديها بتلك النوعية من العمالة مما انعكس على مستوى الحياة والرفاهية بها²، وبالتالي فإن الهجرات بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة تسهم وبشكل كبير في إنعاش الحراك الاقتصادي لهذه الدول المستقبلية لاسيما الهجرة العمالية.

إن اهتمام المجتمع الدولي بظاهرة الهجرة بشكل جعل منها قضية أساسية في برامج ونشاطات المنظمة الدولية للعمل، وفي التشريعات الداخلية لمختلف البلدان المستقبلية والمصدرة لليد العاملة³، فلقد اهتمت منظمة العمل الدولية بالطبقة العاملة المهاجرة، حيث أصدرت الاتفاقية الأولى رقم 21 الصادرة في 26 مايو 1926 المتعلقة بتفتيش المهاجرين والتي تضمنت عدة أحكام العملية بتفتيش المهاجرين على ظهر السفن من قبل مفتشين تابعين للحكومات المصدرة أو المستقبلية لهؤلاء المهاجرين، بهدف ضمان سلامتهم. مع واجب احترام حقوقهم المكفولة في قوانين الدولة التي ترفع علمها السفينة التي تقلهم.

أما الاتفاقية الثانية رقم 48 الصادرة سنة 1935 فتتعلق بوضع نظام دولي للمحافظة على الحقوق الاجتماعية المكتسبة للعمال المهاجرين .

أما أهم اتفاقية صدرت عن منظمة العمل الدولية في هذا الشأن، فتتمثل في الاتفاقية رقم 66 لسنة 1939 المعدلة والمتممة بالاتفاقية رقم 97 لسنة 1949 المعدلة والمتممة هي الأخرى بالاتفاقية رقم 143 لسنة 1975. حيث تكمن أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للعمال المهاجرين، في كونها عالجت معظم الجوانب التي تهم هذه الفئة من العمال. من ذلك مثلاً:

- إقرار نظام تبادل المعلومات بين دول المنظمة حول القوانين واللوائح والسياسات الوطنية، ظروف العمل الخاصة بالمهاجرين.

- إيجاد إدارة مناسبة تهتم بالتكفل بمساعدة العمال المهاجرين.

² - أحمد رشاد سلام، الهجرة الغير مشروعة في القانون المصري "دراسة في القانون الدولي الخاص"، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2011، ص 25.

³ - كسال العربي، الهجرة، الواقع والحلول والحماية الاجتماعية في موانئ العمل الدولية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، ع1، 2010، ص08.

- اتخاذ الدول لكافة الإجراءات وتوفير كافة التسهيلات لحدوم ومغادرة العمال المهاجرين.

- توفير كافة ظروف ووسائل ضمان حماية صحية وطبية للعمال وأفراد أسرهم المصاحبين لهم، سواء عند القدوم أو أثناء مدة العمل أو عند نهاية مدة العمل ومغادرة الدولة المستقبلية.

كما ركزت الاتفاقية على مبدأ المساواة بين العمال المهاجرين والمواطنين في المادة 6 ف 1 منها، التي تلزم الدول التي تسري عليها هذه الاتفاقية، بوجوب ضمان معاملة المهاجرين الوافدين إليها بصفة شرعية، بنفس معاملة رعاياها المواطنين، دون تمييز قائم على الجنسية أو الأصل أو الدين أو الجنس أو اللون لاسيما فيما يتعلق بالأجور والمرتبات والعلاوات والمنح... الخ. وعضوية النقابات والتمتع بالامتيازات التي تقدمها الاتفاقيات الجماعية. الاستفادة من خدمات وامتيازات الحماية الاجتماعية في الحدود التي تتناسب مع الحقوق المكتسبة في البلدان الأصلية، أو وفق أحكام الاتفاقيات الثنائية إن وجدت. الضرائب والرسوم والاشتراكات المستحقة على العامل.⁴

كما توفر هذه الاتفاقية ضمانات هامة للعمال المهاجرين، تتمثل أولاً في تلك الحماية من أي ترحيل قصري في حالة المرض أو العجز عن العمل، حيث تمنع المادة 8 منها أي ترحيل للعامل أو أسرته بصفة جبرية في حالة إصابته بمرض أو أي عجز يجعله غير قادر عن مواصلة عمل. متى كان ذلك ناتج بعد بداية العمل. ولا يجب أن يتم الترحيل إلا عند رغبة العامل في ذلك، أو وفق اتفاقيات ثنائية خاصة بهذا الشأن. وثانياً، إلزام الدول التي تسري عليها هذه الاتفاقية بالسماح للعمال المهاجرين الذين يرغبون في ذلك، بتحويل جزء من أجورهم إلى بلدانهم الأصلية في شكل ادخار اختياري.

وإلى جانب كل من هذه الضمانات التي أقرتها أحكام هذه الاتفاقية فقد أرفقت بثلاثة ملاحق تتناول توضيح بعض الأحكام والإجراءات الخاصة بحالات وشروط التوريد الجماعي للعمال المهاجرين واستيراد الامتعة والأدوات الخاصة بالعمل من خلال ضبط عمليات التوظيف وإبرام عقود العمل ومنح رخص وإيجارات العمل، وفق ما تنص عليه القوانين واللوائح المعمول بها في كل دولة. إضافة إلى التركيز على دور الدولة، والحكومة بصفة خاصة بضرورة مراقبة أعمال هذه الهيئات المكلفة بهذه العملية تقادياً لأية تجاوزات أو مساس بكرامة وحقوق العمال المهاجرين⁵.

إن الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة العمالية والصادرة عن منظمة العمل الدولية خلصت بمجموعة من المبادئ التي تضمن للعمال المهاجرين صيانة كرامتهم وحقوقهم السياسية والمهنية والاجتماعية وذلك في

⁴ - رقيق خيدر، مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة تخرج مدرسة الشرطة (محمد الطيب العربي)، سيدي بلعباس، 2007، ص 29.

⁵ - بوبكر بلعباس بن مريم عدة وآخرون، الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة تخرج محافظي الشرطة، دفعة 21، الجزائر 2007، ص 56.

البلدان المستقبلية وفي بلدانهم الأصلية كذلك وهي الأحكام التي يمكن القول أنها تشكل نواة القانون الدولي للهجرة العمالية.

المطلب الثاني: بالنسبة للدول المصدرة.

أما بالنسبة لدول المصدر في بدورها تعود عليها عملية الهجرة غير الشرعية بالنفع الاقتصادي، وذلك عن طريق عمليات التحويل المصرفي التي يقوم بها هؤلاء المهاجرون غير الشرعيون لمخدراتهم إلى أسرهم مما يساعد في عملية دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا ما أعلن عنه البنك الدولي المركزي عام 2004، إذ تلعب هذه التحويلات دورا لا بأس به في دعم سيولة الاقتصاد وإنعاش القطاع البنكي، ناهيك على الانعكاس الإيجابي التي تخلقه هذه التحويلات على القرى، حيث يؤدي إلى تطوير النشاط الفلاحي من خلال توسيع المساحات وعصرنة وسائل الإنتاج⁶، كما تستفيد هذه الدول من عمليات الاستثمار التي يقوم بها أيضا المهاجر غير الشرعي وهذا ما يعود بالنفع على دولته⁷، فهناك دراسات عديدة تشير إلى هيمنة الاستثمار العقاري من قبل المهاجرين مما يخلق معه عدة جوانب إيجابية من حيث توفير ظروف صحية من أجل تجديد قوة العمل وملائمة لتعليم الأطفال، يساهم في تقليص أزمة السكن، ينعش الاقتصادات المحلية وذلك بتوفير مناصب عمل خاصة في المهن ذات العلاقة بالبناء والنجارة⁸

وبالتالي فالهجرة غير الشرعية قد تلعب دورا إيجابيا من الناحية الاقتصادية والتنموية لكل من دول المنشأ ودول المقصد وهو ما كان في الأساس في بادئ الأمر خاصة بالنسبة للدول الأوروبية التي شجعت الهجرة إليها بغية إمدادها باليد العاملة الرخيصة لتطوير اقتصادها وإعمار أراضيها .

وتبرز هنا العلاقة الوثيدة بين التنمية والهجرة غير الشرعية، فهي تسهم وبشكل لا يستهان به في حراك الأموال والاستثمارات العقارية على مستوى الدول المصدرة وحتى المستقبلية، ما يؤثر إيجابا على اقتصاديات هذه الدول من هذا الجانب، مقارنة بالأخطار التي تنجم عن هذه الأخيرة في شتى المجالات وسواء على دول المنشأ أو المستقبلية .

المبحث الثاني: الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية.

خلقت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسا كبيرا لدى الدول المصدرة أو الدول المستقبلية على حد سواء لما خلفته من آثار من شأنها أن تشكل تهديدا على جميع الأصعدة وأهمها الصعيد الأمني والاقتصادي، ناهيك عن التوترات التي انشأتها بين هذه الدول، ومحاولة منا دراسة أهم الآثار التي أنتجتها الهجرة غير

6- حسن بهلول، محمد بلقاسم، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 29.

7- أحمد رشاد سلام، المرجع السابق، ص 27.

8- حسن بهلول، المرجع السابق، ص 36.

الشرعية كان الهدف منه تبيان خطورة هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة لها انعكاساتها التي لا تقل خطورة عن أي ظاهرة إجرامية أخرى، سواء محليا أو دوليا .

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

الهجرة غير الشرعية لها آثار وانعكاسات على أمن الأفراد والمجتمع من جهة مع وعلى اقتصاد الدولة ككل هذه الانعكاسات تؤثر سلباً على الدول ويمكن أن نذكر هذه الآثار فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية.

إن من ضمن أهم الآثار التي تخلفها ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي الآثار الاجتماعية لما لها من أخطار عدة على المهاجر غير الشرعي كحالة الاندماج والتكيف ضمن المجتمعات الأوروبية، والصعوبات التي تواجهه باعتباره شخص بدون وثائق لا يحمل أي مستند قانوني يبرر وجوده في الدولة التي هاجر إليها، والنظرة الإعلامية السيئة إليهم التي حالت دون تقبل مواطني هذه الدول لهؤلاء المهاجرين السريين أين تم ربطهم بالإجرام والتطرف خاصة ذوي الأصول العربية والإسلامية.⁹

إشكالية الزواج المختلط وما تطرحه من انعكاسات سلبية على الأسرة وتأثيرها على تربية الأولاد وتوجهاتهم وقيمهم ونشأتهم فضلا عن هويتهم، إذ يلجأ العديد من المهاجرين غير الشرعيين إلى الزواج من أجنبيات بغية التجنس والحصول على الإقامة مهما كانت النتائج، وهذا ما أصبحت مافيا الاتجار بالبشر وكذا تهريب المهاجرين تنتهجه كسياسة جديدة لجلب الشباب إلى الهجرة، إذ يتم استدعاء نساء وفتيات من دول شرق أوروبا ليتم تزويجهن من المهاجرين غير الشرعيين لضمان بقائهم بصفة قانونية في الدول المستقبلية.¹⁰

كذلك ظاهرة الهجرة غير الشرعية تثير إشكالية الهيكل الديمغرافي سواء بالنسبة للدول المصدرة أو الدول المستقبلية، فقد يزداد عدد الشباب على حساب بقية الشرائح العمرية الأخرى، وفي الوقت نفسه تتخفص نسبة الشباب لدى الدول المصدرة وقد طالت الهجرة السرية حتى فئة النساء وهذا ما يعكس فعلا سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول، دون أن نهمل جانب الهوية الثقافية والقومية والتي من شأنها أن تتأثر متأثرا مباشرا بتباين الأجناس والأيدولوجيات والأديان واللغات مما يؤثر سلبا على هذه

⁹-عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 40

¹⁰-عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 40 .

المجتمعات ويجعل منها بنيانا اجتماعيا غير متجانس، ما يخلق معه مشكلات اجتماعية خطيرة في هذه الدول¹¹.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية.

الجدير بالذكر إن للهجرة غير الشرعية الأثر الاقتصادي على كل من الدول المصدرة وكذا الدول المستقبلية لها¹².

أولا: بالنسبة للدول المصدرة للهجرة غير الشرعية.

تعاني هذه الدول من ظاهرة الهجرة عموما والهجرة غير الشرعية خصوصا، ويتفاقم الوضع أكثر إذا تعلق الأمر بهجرة الشباب من ذوي الكفاءات والشهادات الجامعية والخبرة وما ينتج عنه من خسارة اقتصادية، كون هذه الدول خسرت الكثير لعدم إمكانيتها من استرجاع على الأقل جزء مما أنفقته عليه¹³، إذ شهدت هجرة الكفاءات العالية تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة على نحو أدى إلى استنزاف مورد من الموارد النادرة.¹⁴

زيادة معدلات التضخم في الدول المصدرة أين يتم إنفاق معظم التحويلات منه على الاستهلاك التفاخري الذي لا يعود بالنفع على التنمية أو على المشروعات¹⁵، فضلا عن أن التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية تؤدي إلى عدم استقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للهجرة، هذا ما يؤثر سلبا على سعر الصرف الأجنبي وما يصاحبه من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية في تلك الدول.¹⁶

الهجرة تتم بشكل انتقائي لنوع العمل المطلوب في الدول المستقبلية¹⁷ مما يسبب نقص في نوع العمالة ويرتفع سعره وتحدث مشكلات في هيكل الإنتاج ومتطلبات السوق، خاصة مع غياب أطر تنظيمية لهذه الهجرات أين تتم بشكل غير شرعي، كما أن تحويلات المهاجرين أصبحت تشكل مصدر هام من مصادر

¹¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع نفسه، ص 41.

¹² - أحمد رشاد سلام، المرجع السابق، ص 21.

¹³ - أحمد رشاد سلام، المرجع نفسه، ص 21.

¹⁴ - ببارك نعيمة وبن داودية وهيبة، الهجرة واشكالها التنموية في دول المغرب العربي، مقال منشور ضمن سلسلة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط "المخاطر واستراتيجية المواجهة"، ابن نديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، الجزائر، لبنان، 2014، ص 344.

¹⁵ - أحمد رشاد سلام، المرجع السابق، ص 21.

¹⁶ - حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 59 .

¹⁷ - Vincent Fromentin, les conséquences économiques de l'immigration sur le marché du travail des pays d'accueil, thèse doctorat en sciences économiques, Univ nancy2, France, 2010, p130.

الدخل القومي للدول المرسلّة للعمالة، فعودة العمالة إلى بلادها من شأنه أن يسبب أزمة في اقتصاديات الدول المصدرة من حيث زيادة نسب البطالة وكذا التأثير سلبا على الدخل القومي.¹⁸

ثانيا: بالنسبة للدول المستقبلية للهجرة غير الشرعية.

إن تأثير الهجرة غير الشرعية من الناحية الاقتصادية بالنسبة للدول المستقبلية من شأنه خلق نسبة بطالة جديدة تضاف إلى النسبة الأصلية للبلاد المستقبل، مما يؤدي إلى خلق نوع من الحساسية بين هؤلاء المهاجرين مواطني هذه الدول باعتبارهم ينافسونهم على مناصب العمل¹⁹، وكون هؤلاء المهاجرين يرضون بالأجر الزهيد إذا غالبيتهم يلجؤون إلى شركات القطاع الخاص أين يكون الأجر ضعيف مما ينتج معه انتشار البطالة وما تخلفه هذه الظاهرة من زيادة في معدلات الجريمة كالسرقة والنهب والعنف.²⁰

زيادة الأعباء الواقعة على عاتق ميزانية الدولة²¹ جراء إيواء وإطعام ونقل المهاجرين غير الشرعيين، والذي من شأنه أن يؤثر سلبا على برامج التنمية وما ينجر عنها من آثار اقتصادية²²، وهذا ما تعاني منه جل الدول النامية التي تعاني من دخول المهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية الحدودية كالجزائر مثلا، ناهيك عن حالة العامل المزرية، باعتبار أن العمال غير الشرعيين لا يحصلون على الحماية الاجتماعية، بما فيها حقوق العمال، فكثيرا ما يقعون ضحية ممارسات استغلال رب العمل، وفي حالة الرفض يؤدي بهم إلى الطرد دون تعويض أو حتى الحصول على استحقاقاتهم²³.

وبالتالي فالآثار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية شملت كل من دول المقصد ودول المنشأ، ومن جميع النواحي أيضا، فالأمر نفسه بالنسبة للطرفين، فكلاهما يتأثر بطريقة مباشرة بهذه الجريمة، وأغلبها آثار سلبية أكثر منها إيجابية، غير أن دول المقصد تتأثر بشكل كبير لما تشكله هذه الأخيرة من تهديد أمني خطير على هذه الدول نتيجة للتدفقات الهائلة لهؤلاء المهاجرين، ما ينجم عنه عدم استقرار واضطراب في المجتمع الواحد، وما تخلفه من جرائم من الصعب السيطرة عليها وكبحها. فضلا عن أنها تلعب دورين إيجابي وسلبي في نفس الوقت على الجانب الاقتصادي التنموي.

¹⁸ - عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 44

¹⁹ - برك نعيمة وبن داودية وهيبة، المرجع السابق، ص 342.

²⁰ - أحمد رشاد سلام، المرجع السابق، ص 21.

²¹ - Vincent Fromentin, op.cit., p108.

²² - الحاج موسى اق أخموك، واقع الهجرة غير الشرعية في تمناست، مجلة آفاق علمية، سنة 2011، ص 282.

²³ - Toumany Mendy , l'immigration clandestine mythes, mystères et réalités, l'Harmattan, paris, 2009, pp45-46-47.

المطلب الثاني: الآثار الأمنية.

أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية منحني تصاعديا مع بداية الألفية الثالثة، إذ معظم الدول الأوروبية أصبحت تتخوف من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى ضفافها بشتى الطرق لما تشكله من خطر على استقرار الدول ونموها نتيجة عبور فئات وأشخاص غير سوية من شأنها أن تشكل خطرا كبيرا على هذه المجتمعات، وهي بذلك تخلق مشكلا أمنيا كبيرا لهذه الدول.²⁴

خصص إعلان برشلونة الموقع من طرف 27 دولة في قسمه الثالث المعنون بـ "الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والإنسانية حيزا معتبرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما يلاحظ على هذا الإعلان هو تميزه بالبعد الأمني خصوصا في معالجته الإشكالية الهجرة غير الشرعية التي اعتبرها جريمة مصنفا إياها ضمن الأخطار العابرة للحدود²⁵، لارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب واللتين عرفتا انتشارا مكثفا، وتصنفان ضمن المخاطر الرئيسية الجديدة المؤثرة للمجتمع الدولي، فالمهاجرون قد يتحولون في أي لحظة إلى مصدر رعب بالنسبة للمجتمعات المغاربة التي تتمتع بالأمن والاستقرار، الأمر الذي جعل المهاجرون غير الشرعيين الفئة الأكثر استهدافا من فئة المهاجرين من قبل السلطات الأمنية الأوروبية التي تسهر على رصد تحركاتهم وتعمل على اعتقالهم ووضعهم في المحاجر الصحية المنتشرة على الحدود الأوروبية إلى حين إعادتهم إلى أوطانهم²⁶، وهو ما انعكس طردا على الهجرات القانونية أين أصبحت المجتمعات المستقبلية للهجرة تفرض إجراءات تعسفية ضد الهجرة القانونية بسبب الخوف من الهجرة غير القانونية ولارتباط هذه الأخيرة بالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة²⁷، الأمر الذي جعل الأمين العام للأمم المتحدة يعقد حوار بعنوان "الهجرة والتنمية" لسنة 2006 أثناء الدورة 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنشاء المنتدى العالمي للهجرة والتنمية.²⁸

الزيادة في حجم التوترات بين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية والدول المستقبلية والتي لا تقتصر على أبناء هذه الدول، وإنما حتى على مهاجرين من دول مجاورة²⁹، أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل

²⁴ - غربي محمد، شايب الذراع بن يمينة، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط "الجزائر نموذجا"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ع8، جوان 2012، ص 310.

²⁵ - محمد بلخيرة، الهجرة المغربية إلى أوروبا "معطيات ومغالطات"، مقال منشور ضمن سلسلة المقالات المنشورة في كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، المرجع السابق، ص 111.

²⁶ - محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص 111

²⁷ - Pierre-Yves Chicot, Immigration clandestine en Guyane française, revue homme et migration n°1274. Voir le site: <http://www.hommes-et-migrations.fr/docannexe/file/5067/76-89-1274.pdf>.

²⁸ - حسن حسن الامام سيد الأهل، المرجع السابق، ص 58 - 59 .

²⁹ - عابسة دربال صورية، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي، مقال منشور ضمن سلسلة المقالات المنشورة في كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، المرجع السابق، ص 85 .

خطرا على استقرار الدول المستقبلية ونموها نظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه الجماعات³⁰.

هجمات 11 سبتمبر 2001 وصمت المسلمين إن صح التعبير بالإرهاب، وهذا ما جعل النقاشات حول الهجرة عموما والهجرة غير الشرعية خصوصا وعلاقتها بالأمن تتزايد في دول كثيرة على غرار النمسا والدانمارك وألمانيا واليونان والبرتغال.³¹

من تداعيات الهجرة غير الشرعية تزايد معدلات الجريمة في المناطق التي يقيم فيها المهاجرون السريون، نتيجة لتردي أوضاعهم المعيشية مما يضطرهم لارتكاب جرائم كالسرقة، وحتى القتل، أو التحاقهم بتنظيمات دولية عابرة للقارات³².

وعموما ارتبطت الهجرة غير الشرعية بالأعمال الإرهابية بوجه خاص، وذلك لما تخلفه هذه الجريمة من تدفقات لأشخاص غير سويين، وذلك من خلال تنظيم تهريبهم ومساعدتهم في الدخول الى هذه الدول بطريقة غير شرعية، أين يتم تجنيدهم من اجل القيام بأعمال إرهابية في مناطق محددة فيها، وقد ارتبطت جريمة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد اعتبرت هذه الدول أن كل مهاجر غير شرعي قادم من دول افريقية أو عربية إرهابي بامتياز.

كما تعتبر مخالفة تشريعات الهجرة والجوازات والجنسية والإقامة في حد ذاتها جريمة، وهذه الجريمة وطيدة الصلة بجرائم عدة من بينها جرائم التزوير والرشوة والاختلاس وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال³³ كون أن المهاجر غير الشرعي يجد نفسه مضطرا حتى إلى بيع نفسه مقابل توفير ثمن القارب الذي سيؤجره أو ثمن الجواز المزور الذي سيستخدمه في السفر برا أو بحرا أو حتى جوا أو يجد نفسه يتاجر بالمخدرات أو يروجها للحصول على مبالغ كبيرة وفي وقت قصير للسفر، أو تقديمها رشوة لموظفي الموانئ للسماح له بالصعود على ظهر البواخر التي تكون راسية في الموانئ، كما يجد نفسه وسط عصابات للمافيا التي تتاجر بالبشر وحتى بالأعضاء البشرية، وقد ينتهي به الأمر جثة هامة في أحد الشواطئ أو لا يعثر عليه تماما، فكما لاحظنا من شان هذه الجريمة أن تكون لها علاقة وطيدة مع بعض الجرائم الشبيهة لها، أهم هذه الجرائم هي جريمة الاتجار بالبشر، الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية من خلال:

³⁰ - غربي محمد، التحديات الامنية للهجرة غير الشرعية، المرجع السابق، ص 56.

³¹ - إدريس بوسكين، أوروبا والهجرة "الإسلام في أوروبا"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص 407.

³² - عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 42.

³³ - محمد فتحي العيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط1، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 53.

أولاً: علاقة جريمة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر.

نتيجة للتزايد الملحوظ في معدلات الهجرة غير الشرعية والآثار السلبية المتخلفة عنها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، انطلقا من ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية وما رافقه من ارتفاع في معدلات الجرائم بصفة عامة وجرائم الاتجار بالبشر بصفة خاصة في بعض الدول التي تعاني من انتشار هذا النوع من الجرائم ما يخلق عدة تساؤلات عن سر العلاقة التي تربط جريمة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر.

1- تعريف جريمة الاتجار بالبشر: عرف البروتوكول الاتجار بالبشر على أنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمال أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبه بالرق، أو الاستبعاد أو نزع الأعضاء".

لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على استغلال المقصود والمبين في الفقرة (أ) محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استخدم فيها أي من الوسائل المبينة في الفقرة (أ) .

يعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقله أو إيوائه أو استقباله لغرض الاستغلال اتجار الأشخاص حتى لو لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة (أ)

يقصد بتعبير الطفل أي شخص دون الثامنة عشر من العمر .

ومن خلال نص المادة أعلاه يتبين أن عملية الاتجار بالبشر تنقسم إلى ثلاث عناصر:

- **الأفعال:** يقصد بها تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تثقيفهم أو إيوائهم أو استقبالهم .

- **الوسائل المستخدمة لارتكاب تلك الأفعال:** وتشمل التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على الضحية .

- **أغراض الاستغلال:** ويشمل استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.³⁴

يهدف هذا البروتوكول إلى توقيع العقوبات على كل من يسهم أو يشترك في الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، وقد تطرق إلى تجارة الأعضاء باختطاف الأشخاص وسرقة أعضائهم .

2- التمييز بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر: الهجرة غير الشرعية سواء فردية أو جماعية لا تنتمي إلى نمط الجريمة المنظمة التي تتميز بها جريمة الاتجار بالبشر منذ بدايتها وحتى نهايتها، وما يتم استغلال الأشخاص في أعمال السخرة وغيرها ورغم ذلك يقول محمد علي العريان يمكن للجريمتين أن يتداخلتا عندما ينتهي الحال بالمهاجر غير الشرعي إلى استغلاله مثل العامل الذي يدخل بصفة قانونية وثم يتم استغلاله في أعمال جبرية أو جنسية.³⁵

كذلك يمكن أن تتحول الهجرة غير الشرعية إلى اتجار بالبشر عندما يتم خداع هؤلاء المهجرين عن طريق تخديرهم ثم استغلالهم في الاتجار بأعضائهم عن طريق تسليمهم لعصابات مختصة في الاتجار بالأعضاء، فضلا عن أن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يتعرضون هم كذلك إلى الاستغلال الجنسي ناهيك عن الموت في معظم الأحيان.³⁶

الهجرة غير شرعية هي قرار ذاتي سواء بشكل فردي أو جماعي في اللجوء إلى أشخاص يسهلون لهم عملية الهجرة مقابل دفع مبلغ مالي للوصول إلى بلد الأجنبي الذي يرغبون فيه، في حين أن الاتجار بالبشر فهو يقوم على الحيلة والإكراه انتقاء إرادة المجني عليه³⁷، لكن من الممكن أن تتحول الهجرة غير الشرعية إلى الاتجار بالبشر، فقد يتورط هؤلاء بالخداع ويصبحون محل استغلال³⁸ من قبل عصابات أين يتم تخديرهم عن طريق وضع مواد مخدرة في الأطعمة أو المشروبات وهذا بالاتفاق مع احد المهاجرين، فإما بهدف تسليمهم لعصابات أخرى مختصة في الاتجار بالأعضاء البشرية، أو استغلالهم جنسيا خصوصا

³⁴ - حامد سيد محمد حامد، الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013، ص 16 .

³⁵ - زياد محمد، الشباب الجزائري والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، المحور، الهجرة العنصرية، حقوق اللاجئين الجاليات المهاجرة، دار الطليعة، الجزائر، 2007، ص 56.

³⁶ - عبد الله سعود السراني، علاقة الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، ط1، مقال منشور في إطار الندوة العلمية التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تحت عنوان "مكافحة الهجرة غير الشرعية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 115-116.

³⁷ - زياد محمد، المرجع السابق، ص 79.

³⁸ - زياد محمد، المرجع نفسه، ص 149.

النساء عن طريق بيعهم لعصابات الاتجار بالرقيق الأبيض فيجدون أنفسهم في عداد ضحايا الاتجار بالبشر.³⁹

فالأمر لا يقتصر فقط على جماعات تهريب المهاجرين، وإنما يمكن لأحد من هؤلاء المهاجرين أن يتفق مع هذه العصابات على أن يسلمهم أحد رفقاءه في الرحلة مقابل مساعدته على دخول إقليم الدولة التي يرغب في الوصول إليها .

الهجرة غير الشرعية ينطوي عليها طابع العابر للحدود الوطنية، إما الاتجار بالبشر فلا يشترط أن يكون عابرا للحدود وإنما قد يكون داخل حدود الدولة الواحدة .

الهجرة غير الشرعية هي جريمة اعتداء على سلطات الدولة التي يتم فيها الدخول غير الشرعي إلى أراضيها مخالف بذلك قوانين هذا البلد، أما جرائم الاتجار بالبشر فهي اعتداء على البشر أنفسهم، مما يجعل المهاجر غير الشرعي متهما ويعتبر ضحية في الاتجار بالبشر.⁴⁰

قد يتضمن الاتجار بالبشر جريمة الهجرة غير الشرعية في حالة ما يتم إخراج شخص المراد الاتجار به من دولة المصدر وإدخاله بطريقة غير شرعية أيضا إلى الدولة المعنية.⁴¹

وبالتالي فجريمة الهجرة غير الشرعية تختلف عن الاتجار بالبشر من حيث الأركان القانونية المشكلة للجريمتين، وكذا الدوافع والأهداف، غير أنه قد تتحول الهجرة غير الشرعية إلى جريمة اتجار بالبشر إذا نجم عن هذه الجريمة ما يشكل أحد عناصر هذه الأخيرة كاستغلال، وخداع أحد المهاجرين.

ثانيا: علاقة جريمة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة والإرهاب.

أخذت جريمة الهجرة غير الشرعية أبعادا جد خطيرة على المجتمعات، إذ أصبحت هذه الجريمة منشأ العديد من الجرائم بما فيها الاتجار بالبشر وهو ما نعتبره جرائم منظمة تقودها عصابات مختصة في شكل منظم، هدفها الأساسي هو الربح المادي بأي وسيلة كانت، فهذه الجريمة أسهمت في نمو معدل الجريمة بشكل جلي، بما فيها الإرهاب، وبالتالي أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا أمنيا خطيرا على الدول الأوروبية بصفة خاصة باعتبارها الدول الأكثر استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين.

1- علاقة جريمة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة: تعد الجريمة المنظمة من أخطر الجرائم

التي تهدد الأمن والاستقرار على المستويات المحلية والعالمية، ولها مخاطر في جميع بلدان العالم المتقدمة

³⁹- محمد فتحي العيد، المرجع السابق، ص 102-103 .

⁴⁰- حامد سيد محمد حامد، المرجع السابق، ص 150.

⁴¹- حامد سيد محمد حامد، المرجع السابق، ص 153.

والنامية حسب حجم وجودها داخل الدولة، حيث أن العولمة والتطور التكنولوجي الذي تأثر به العالم كله كان له الأثر في انتشار هذا النوع من الإجرام المنظم⁴²، وبالموازاة ونتيجة لنفس الأسباب وغيرها نتجت الهجرة غير الشرعية، هذه الجريمة التي أخذت منحى آخر فمن هجرة فردية في شكل فردي تقتصر على شخص أو اثنان تطورت وأصبحت تعتمد على جماعات منظمة تختص في النوع من الإجرام، وانتشرت انتشارا سريعا كان له تأثيرا سلبيا سواء على الصعيد المحلي أو الدولي .

أ- تعريف الجريمة المنظمة: عرفت المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الفقرة (أ) على أنها "جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاث أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. "

ب- التمييز بين جريمة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة: إن أهم ما يميز الجريمة المنظمة عن جريمة الهجرة غير الشرعية بشكلها الفردي والذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأشخاص هو أنهم يقومون بالهجرة طوعا وبمفردهم دون اللجوء إلى جماعات متخصصة في تهريب الأشخاص الذين يرغبون الهجرة مقابل مبلغ مالي وهذا ما يسمى بجريمة تهريب المهاجرين، وبالتالي الهجرة غير الشرعية لا تعتمد على جماعات منظمة قائمة بذاتها تعمل في إطار هيكل منظم يمتد عبر الوطن، وإنما تعمل بشكل فردي تلقائي، وعشوائي⁴³، هذا ما يجعل جريمة الهجرة غير الشرعية في هذا النمط تكون بعيد كل البعد عن الجريمة المنظمة .

والمتمثل في خصائص الجريمة المنظمة يجدها تختلف عن غيرها من الجرائم فنجدها تتميز ب⁴⁴:

- التنظيم: أي أنه يوجد نظام يحدد طبيعة العمل داخل المنظمة الإجرامية ويقسم الأدوار بين الأعضاء، ويحدد علاقة كل منهم بالآخر، بحيث لا يرتكبون الجريمة بشكل منفرد وإنما في إطار هذا التنظيم، أين نجد تدرجا في الوظائف من الرئيس إلى المرؤوس .

- الاستمرارية في ممارسة النشاط الإجرامي إن زوال أحد أعضاء الجماعة لا يؤثر على بقائها وارتكاب الجرائم .

⁴² - عادل عبد الجواد محمد، الجريمة المنظمة وخطط مكافحتها، مجلة الأمن والحياة، دبي، الامارات المتحدة، ع 339، 2023، ص 26.

⁴³ - فتحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر "دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، مقال منشور في مجلة دراسات نفسية وتربوية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ع 4، 2010، ص 49.

⁴⁴ - فتحة كركوش، المرجع نفسه، ص 46 - 49 - 50 - 51 - 52.

- التخطيط والإعداد الجيد في ارتكاب جرائمها .
- الهدف المادي هو الغاية المثلى والمتوخاة من ارتكاب أي عمل إجرامي.
- السرية التامة للعمل داخل الجماعة الاجرامية.
- اللجوء إلى أعمال العنف والتخويف فضلا عن الرشوة والفساد لتحقيق أهدافها .
- هي جريمة عبر وطنية، أي أن النشاط الإجرامي يتوزع على أكثر من دولة، وقد يشمل العالم كله أي بمعنى عالمية الإجرام المنظم، خاصة مع التطور التكنولوجي الحاصل، والاتصال السريع بين مختلف الدول.
- وبالتالي فكل هذه الأفعال المادية لا نجدها في جريمة الهجرة غير الشرعية ولو حتى خاصة أو اثنين، مما يثبت جليا أن جريمة الهجرة غير الشرعية في شكلها الفردي وبالنمط الذي تحدثنا عنه هي جريمة عادية ولا تمت للجريمة المنظمة بأي صلة .
- 2- علاقة جريمة الهجرة غير الشرعية والجريمة الإرهابية:** عرفت الجريمة الإرهابية جدلا كبيرا من حيث تعريفها وتحديد مفهومها، فمن يعتبره البعض إرهابا يعتبره البعض عملا مشروعاً، ناهيك عن تداخل هذا المصطلح مع العديد من المفاهيم الأخرى القريبة منه في المعنى كالجريمة السياسية والجريمة المنظمة، وهذا نتيجة تغير وتطور مفهوم الإرهاب من حيث الزمان والمكان والدوافع⁴⁵.
- أ- تعريف الجريمة الإرهابية:** عرفت اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب لعام 1937 في مادتيها الأولى والثانية وقد تضمنت هذه الاتفاقية تعريفين أحدهما وصفي والآخر حصري، ففي المادة الأولى نصت على أن: "الإرهاب يعني الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة والتي يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور"⁴⁶.
- في حين المادة الثانية قد حددت وعددت مجموعة من الأفعال التي تعتبر أفعالا إرهابية وهذه الأفعال هي:

1- الأفعال العمدية الموجهة ضد الحياة أو السلامة الجسدية أو صحة أو حرية الفئات التالية:

⁴⁵ - أسامة حسن محي الدين، جرائم الإرهاب على المستوى الدولي والمحلي "دراسة تحليلية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009،

ص 34- 35.

⁴⁶ - أسامة حسين محي الدين، المرجع نفسه، ص 60.

- أ. رؤساء الدول أو الأشخاص الذين يمارسون اختصاصات رئيس الدولة وخلفائهن بالوراثة .
 - ب. أزواج الأشخاص المشار إليهم بالبند السابق .
 - ج. الأشخاص المكلفين بوظائف أو مهام عامة، عندما ترتكب ضدهم هذه الأفعال بسبب هذه الممارسات أو المهام .
- 2- التخريب بسبب ممارسة هذه الوظائف أو المهام.
 - 3- الإحداث العمدي لخطر عام من شأنه تعريض الحياة الإنسانية للخطر .
 - 4- محاولة ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة⁴⁷ .
 - 5- صنع أو تملك أو حيازة أو تقديم الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات أو المواد الضارة، بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة".
- أما الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام 1977 فقد جاءت بتعريف حصري للإرهاب في مادتها الأولى أين تضمنت عدة من الأفعال لوردها على سبيل الحصر وقد وردت كالآتي:
- 1- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية لاهاي 1970 والخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات .
 - 2- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مونتريال 1971 والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة ضد سلامة الطيران المدني .
 - 3- الجرائم الخطيرة التي تتضمن الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية والجرائم التي تشمل الخطف واخذ الرهائن أو احتجازهم غير المشروع .
 - 4- جرائم استعمال المفرقات والقنابل والأسلحة الآلية والمتفجرات والرسائل المفخخة، إذا ترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر .
 - 5- محاولة ارتكاب أي من هذه الجرائم السابقة أو الاشتراك فيها⁴⁸.

⁴⁷ - أسامة حسين محي الدين، المرجع نفسه، ص 60 - 61.

⁴⁸ - أسامة حسين محي الدين، المرجع السابق، ص 61 - 62.

ب- التمييز بين جريمة الهجرة غير الشرعية والجريمة الإرهابية: يظهر جليا أن كل من الجريمة الإرهابية والهجرة غير الشرعية تجمعهما بعض من العوامل المشتركة⁴⁹ التي أدت إلى ظهور وتنامي هاتين الجريمتين، خاصة في الآونة الأخيرة أين تفتت ظاهرة تكنولوجيا الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي⁵⁰ وقيام الشباب إلى الالتحاق بالجماعات الإرهابية أو الهجرة إلى بلدان أخرى بطرق مخالفة للقوانين .

فكلا الجريمتين استهدفتا الشباب، فكانوا ضحية للإغراءات الحياة الأفضل ووظيفة بأحسن الرواتب، وتغيير نظام السائد إلى نظام سياسي سديد يسوده العدل والمساواة، ورغم أن كليهما تعتبران جريمتين تهددان النظام الاجتماعي للدولة واستقرارها السياسي⁵¹ لكن في حقيقة الأمر نجد انه هناك اختلاف فارق بين هاتين الجريمتين من حيث الدافع، الأهداف والنتائج التي ترمي إليه كل واحدة منهما.

فمن حيث الدافع إلى الجريمة نجد أن دافع الإرهابي نبيل وشريف من وجهة نظره حيث يسعى إلى تحقيق مبادئ تمثل عنده الحق والعدل، وقد تكون هذه المبادئ خاطئة غير أنه يراها صحيحة⁵² يعتقد بعقيدة معينة ويضحي بنفسه من أجلها⁵³، وهدفه في الغالب هو تحقيق مطالب وأغراض سياسية، تخلف هذه الأغراض الذعر والخوف في أوساط المجتمع الواحد .

في حين أن دافع المهاجر غير الشرعي فهو الهروب من حياة الفقر والبطالة والتهميش التي يعانيه في بلاده إلى مستوى معيشي أفضل وحياة كريمة كما يتحدث عنها في وسائل الإعلام، أما هدفه هو تحقيق ربح مادي من وراء هجرته إلى بلد غير بلده، بغية تحسين وضعيته الاجتماعية حتى ولو كان ذلك عن طريق سلوكه لطريق غير مشروع بالدخول إلى إقليم دولة بطريقة غير نظامية تخالف قوانين هذا البلد، مهددا حياته للخطر، دون الإضرار بالغير عن طريق العنف والترويع أو أي مظهر من مظاهر الأعمال الإرهابية .

وبالتالي يمكننا القول أن الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والأمني من ضمن الأسباب التي تدفع على الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، في المقابل الهجرة غير الشرعية تولد التطرف والانحراف والإجرام⁵⁴، من خلال التكتلات السكنية التي ينشئها المهاجرون غير الشرعيون في دول المقصد، والتي

⁴⁹ - فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص 70.

⁵⁰ - مجدوب عبد المؤمن، ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأوروبية مغربية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر، ع10، 2014، ص 309.

⁵¹ - فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص 72 .

⁵² - فتيحة كركوش، المرجع نفسه، ص 78.

⁵³ - زياد محمد، المرجع السابق، ص 72.

⁵⁴ - مجدوب عبد المؤمن، المرجع السابق، ص 312.

تضم فئات مختلفة من الأشخاص بما فيهم الإرهابيين والمدمنين وحتى الحاجة إلى عمل وإلى رزق أو مأوى من شأنها أن تخلق أناسا مجرمين عنيفين، هدفهم الحصول على مأكّل أو مشرب بأي طريقة كانت حتى ولو كانت السرقة على سبيل المثال .

خاتمة:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية، بل باتت مكونا هيكليا، ما زالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيرها بشكل يحد من آثارها وانعكاساتها سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلية. كما أن أزمة الهوية باتت تطرح الجانب الأهم في الموضوع اعتبارا من تبرير الهروب نحو الفردوس الأوروبي، والانجذاب إلى ثقافة أخرى ومجتمع قادر على الانسجام مع التطور التكنولوجي والتقدم المعلوماتي، وتمجيد قيم الحرية والديموقراطية والحدثة.

كما أن التصور الواقع لدى الشباب هو اختصار المسافات واختزال الطموحات في اجتياز مضيق جبل طارق، مما يدفعه إلى التخلي على إشارات الثقافة، ومسألة الهوية بنوع من الاستهتار.

وللحفاظ على الثروة والقوة الشبابية واستغلال طاقتها على أحسن وجه، وجب توجيهها توجيهها منظما ومخططا، حيث لا يجب التقصير في حق هذه الشريحة التي تلعب دور أساسي وحساس في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، كون هذه الشريحة هي سلاح التقدم والتنمية لما تزخر به من قوة بدنية وفكرية.

ومن أجل هذا يجب توثيق وتوطيد بناء الهوية الاجتماعية والوطنية لدى الشباب، بمنحهم المكانة اللازمة في مجتمعهم الأم، وإعادة غرس الثقة المفقودة منذ سنين من جراء الوعود الكاذبة والزائفة. ضف إلى ذلك الحرية والحق في إبداء الرأي والممارسة على جميع الأصعدة خاصة الثقافية والاجتماعية خاصة منذ قيام الصراع بين الأجيال والثقافات المحافظة والمتفتحة، ومنع دخول الثقافات الغربية إلى مجتمعنا التي لا تخدم ثقافتنا ولا ديننا، وذلك بغرس الثقافة الإسلامية العربية التي تخدم مجتمعنا وقيمتنا وتعزز المرء وتكرمه.

وللقضاء على النتيجة يجب القضاء على السبب المؤدي إليها، وبالتالي يجب القضاء على المشاكل التي يعاني منها الشباب وأخذها بعين الاعتبار، مع القضاء على العوامل المساعدة في ذلك. وأيضا معرفة الهوية التي يريد شبابنا تقمصها بالهجرة إلى الخارج باحثا عنها، وفي الحقيقة هي الهوية الوطنية والانتماء لهذا المجتمع الذي فقده بفقدان الثقة والأمل في العيش الكريم.

وعليه توصلنا من خلال بحثنا على ما يلي:

على مستوى الدول المستقبلية:

تُواجه الدول المستقبلية للهجرة غير النظامية جملة من التحديات، لاسيما على الصعيد الاقتصادي، حيث يؤدي تدفق المهاجرين إلى زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، لا سيما في مجالات التعليم، الصحة، والإسكان. ومع ذلك، فإن هذه الدول قد تستفيد اقتصادياً من خلال استغلال اليد العاملة غير النظامية، التي غالباً ما تُوظف بأجور منخفضة، مما يسهم في دعم بعض القطاعات الإنتاجية، كالبناء، الزراعة، والخدمات .

أما على الصعيدين الاجتماعي والأمني، فإن وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين قد يفضي إلى بروز توترات بين السكان المحليين والمهاجرين، مدفوعة باختلافات ثقافية ودينية، فضلاً عن المنافسة على الموارد والوظائف. كما يمكن أن تؤدي هذه الظاهرة إلى تصاعد النزعات القومية والتمييزية، مع ما يرافق ذلك من خطاب كراهية متزايد في الفضاء العام .

سياسياً، تجد الحكومات في الدول المستقبلية نفسها أمام معادلة صعبة، تتمثل في الاستجابة للمطالب الداخلية الرامية إلى تشديد الرقابة على الهجرة، مقابل التزاماتها الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والمعاهدات المرتبطة بحماية اللاجئين والمهاجرين .

على مستوى دول المصدر:

تعاني دول المصدر من آثار سلبية عميقة نتيجة استمرار ظاهرة الهجرة غير النظامية، أبرزها فقدان الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة، خاصة في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم، مما يُضعف قدراتها التنموية ويُفاقم من اختلالاتها البنيوية .

غير أن هذه الدول تستفيد في المقابل من التحويلات المالية التي يُرسلها المهاجرون إلى أسرهم، والتي تمثل في كثير من الحالات مورداً حيوياً للعملة الصعبة ومصدراً لتحسين مستويات المعيشة في المناطق المصدرة للهجرة .

وتكشف استمرارية موجات الهجرة غير النظامية عن عجز السياسات الوطنية في التصدي لمسبباتها البنيوية، من بطالة وفقر وتهميش، ما يدل على ضعف الحكامة الاقتصادية والاجتماعية، ويعكس فشل برامج التنمية المحلية في توفير بدائل واقعية للبقاء والاستقرار داخل الوطن

وفي الأخير نوصي برفع الاهتمام العام بقضية الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال:

تأثير الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلية ودول المصدر

- تطوير وتكثيف المعالجة الإعلامية لملف الهجرة غير الشرعية.
- إدراج مسألة الهجرة غير الشرعية في المقررات التعليمية والأنشطة الجامعية.
- إعداد برامج تدريبية للفئات المؤثرة في الدول الأكثر تصديرا للهجرة (المدرسين، شيوخ المساجد، مسئولو مراكز الشباب).
- دعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال دعم الاستثمارات في البنية التحتية وتطوير القدرات البشرية وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال.
- حماية الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال التوعية بمخاطرها وتعزيز التعاون الدولي والاقليمي من خلال اقامة برامج تعاون مع المنظمات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة واللجان الاقليمية وتعزيز التعاون القضائي من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف.